

**AL-HOCUC**  
REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,  
HISTORIQUE ET LITTÉRAIRE  
Paraitssant au Caire (Egypte)  
chaque Samedi  
Fondateur.

**EMIN SCHEMEIL**  
Directeurs - Rédacteurs  
S. Bostros & Ibrahim Jammal

**ABONNEMENT**  
P. T. 96 112 (Fr. 25) par an  
payables d'avance  
Vol. XIV N. 5

# الحقوق

## الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية  
نصدر بمصر القاهرة كل سبت  
مؤسسا « أمين شميل »  
يدبرها ويحررها  
سليم بسترين وإبراهيم جمال المحاميان  
اشتراكهما السنوي  
٩٦ غرشاً داغاً ونصف (٢٥ فرنكاً)  
تدفع سلفاً

هذه الجريدة مقررة رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

## القسم القضائي

١١

استئناف مصر - جنائي - ١٢ ديسمبر سنة ٩٩  
مرسي عيسوي - ضد - سليمان احمد فوده  
الاستئناف - تقرب ميماده  
ابطال المرافعة

١ - ان المستأنف عليه الذي كلف بالحضور  
واعطى له مهلة اوسع من المهلة القانونية لا يمكن  
الزامه بقبولها رغماً عنه فان المواعيد القانونية  
جعلت لصالحه ويجوز له ان لا يتمسك بعدم  
مراعاتها وان تنازل عن بطلان الاعلان فله من  
باب اولي ان يتنازل عن المواعيد التي حددها الخصم  
له اذا كانت اوسع من الميعاد القانوني  
٢ - من المبادئ القانونية التي لا خلاف فيها  
ان كل قضية حددها جلسة بغير امر المحكمة  
يجوز في اي وقت لكل من الخصام بمجرد  
الاعلان ان يقرب اجلها ولا يملك احدا الخصمين  
هذا الحق دون آخر

٣ - يستتبع مما تقدم ان المستأنف  
عليه له الحق التام في طلب المستأنف باعلانه الى  
الحضور في جلسة اقرب من التي حددها هو  
لنظر الدعوى فاذا صدر الحكم بابطال المرافعة  
في القضية في الجلسة المستقررة كان بطلان المرافعة

## بالاستئناف لا باعلان الجلسة المستقررة

محكمة استئناف مصر الاهلية المشكلة بهيئة  
مدنية تحت رئاسة سعادة قاسم امين بك وبحضور  
حضرات مستر ويلمور ويوسف شوقي بك قضاة  
وعبد حسن كاتب الجلسة  
اصدرت الحكم الآتي

في قضية مرسي عيسوي ابو جازيه المقيم  
بناحية ابو العز منوفية الحاضر عنه بالجلسة  
حضرة احمد بك الحسيني المحامي المقيمة بالجدول  
العمومي في سنة ١٨٩٩ نمرة ١٠٨ مستأنف  
ضد

سليمان احمد فوده المقيم بناحية اكوه الحصة  
منوفية الحاضر عنه بالجلسة مراد افندي فرج  
عن محمد افندي نبيه المحامي ثم عبد المجيد ابراهيم  
جامع وعبد الحميد جامع وعلى الجيزاوي ويومي  
الجيزاوي وابراهيم منصور وعيسى منصور ومحمد  
شاهين الكاشف وقايد جامع المقيمين بالناحية  
المذكورة الحاضر عنهم بالجلسة عزيز افندي  
خانكي المحامي مستأنف عليهم

بعد الاطلاع على اوراق الدعوى وسماع  
المرافعة الشفاهية والمداولة قانوناً

حيث ان مرسي ابو جازيه استأنف حكماً  
صادراً من محكمة طنطا الاهلية بتاريخ ٢٤  
اكتوبر سنة ٩٨ وحدد ميعاداً لنظر استئنافه

في ٢٦ يولييه سنة ٩٩ ثم لما رأى المستأنف عليهم  
ان هذا الميعاد طويلاً كلفوا المستأنف بالحضور  
امام محكمة الاستئناف لنظر الاستئناف والحكم  
فيه في ٢٧ فبراير سنة ٩٩ وفي هذه الجلسة لم  
يحضر المستأنف فتأخرت الدعوى الى جلسة ٣  
ابريل سنة ٩٩ واعلن المستأنف بذلك ولما لم  
يحضر ايضاً في جلسة ٣ ابريل طلب المستأنف  
عليهم من المحكمة الحكم بابطال المرافعة والمحكمة  
اصدرت حكماً في ذلك اليوم بابطال المرافعة  
والزام المستأنف بالمصاريف

وحيث ان المستأنف بعد ذلك كلف المستأنف  
عليهم للحضور للمرافعة في الاستئناف

وحيث ان حجة المستأنف في ذلك هو ان  
الحكم بابطال المرافعة لم يؤثر على الدعوى التي  
كان محدد لنظرها جلسة ٢٦ يولييه سنة ٩٩ وان  
اخصامه ليس لهم السلطة في تقصير الميعاد الذي  
حدده لهم وان المرافعة التي كانت قائمة في ٣  
ابريل سنة ٩٩ انما هي قاصرة على طلب التعجيل  
لا على النظر في موضوع الاستئناف

وحيث ان القانون قد حدد مواعيد يلزم  
ان تراعى في طلبات الحضور ولا يجوز للاطال  
ان يقصرها من تلقاء نفسه وانما يجوز له في  
الاحوال المنصوص عنها في القانون ان يطلب  
من السلطة القضائية تقصيرها بامر يصدر منها  
وكل ما نقل في نتيجة المستأنف من النصوص

المرجعة عن دالوز والبديكت هي خاصة بتقصير المواعيد المحددة في القانون وليس لها علاقه ما بالمسئلة المرفوعة اليوم امام هذه المحكمة وحيث ان النزاع ينحصر في انه اذا كان صاحب الاعلان وهو المستأنف في هذه الحالة حدد للحضور امام هذه المحكمة اجلا اطول من المواعيد القانونية فهل لحكمه ان يقصر هذا الميعاد ام لا

وحيث ان المستأنف عليه الذي كلف بالحضور واعطى له مهلة اوسع من المهلة القانونية لا يمكن الزامه بقبولها رغماً عنه فان المواعيد القانونية جمعات لصالحه ويجوز له ان يتمسك بعدم مراعاتها وان تنازل عن بطلان الاعلان فله من باب اولي ان يتنازل عن المواعيد التي حددها الخصم له اذا كانت اوسع من الميعاد القانوني

وحيث انه من المبادئ القانونية التي لا خلاف فيها ان كل قضية حدد لها جلسة بغير امر المحكمة يجوز في اي وقت لكل من الاختصاص بمجرد اعلان ان يقربوا اجلاها ولا يملك احد الخصمين هذا الحق دون الآخر

وحيث انه يستنتج مما تقدم ان المستأنف عليهم كان لهم الحق التام في طلب المستأنف باعلان الى الحضور في جلسة اقرب من التي حددها هو لنظر الدعوى

وحيث انه فضلا عن ذلك فان الحكم الصادر بابطال المرافعة انما ابطال الاستئناف المرفوع من المستأنف والزمه بالمصاريف وهو صريح لا يقبل تاويلا آخر فالمرافعة التي ابطلت هي المرافعة الخاصة بالاستئناف المرفوع منه

وحيث انه لو فرض وكان هذا الحكم مخالفاً للقانون فليس لهذه المحكمة ان تعرض الى اصلاح خطأ

#### فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الحكم فيها والزمتمسعي عيسوي ابو جازيه بالمصاريف

هذا ما حكمت به المحكمة بمجلسها العلنية المنعقدة في يوم الثلاثاء ١٢ ديسمبر سنة ٩٩

\*\*\*

#### ١٢

استئناف مصر مدني - ١٢ ديسمبر سنة ١٨٩٩

غبريال افندي جرجس وآخرون

ضد - بطرس افندي محفوظ

الميراث عند الملل غير المسلمة

١ من مبادئ الشريعة الاسلامية انه اذا حصل نزاع بين فريقين في الميراث يرفع الامر الى القاضي الشرعي وعلى هذا فان كان الورثة متفقين فتوزع التركة بحسب شريعتهم

٢ ان لائحة ترتيب واختصاص مجلس الاقباط في الموارث موافقة لاحكام الشريعة الغراء فقررت ان هذا المجلس له حق النظر في الموارث اذا اتفق جميع اولي الشأن

٣ لاجل معرفة ما اذا كان اولي الشأن في التركة متفقون او مختلفون لا يجب ان ينظر الى حالتهم عند الدعوى بل الى الحالة التي كان عليها الورثة وقت وفاة مورثهم فان كانوا متفقين وقتئذ على تقسيم التركة حسب شريعتهم بطل كل حق لهم او لغيرهم في الطعن بعدئذ في هذا التقسيم ولو خالف الشريعة الغراء

محكمة استئناف مصر الاهلية بمجلسها المشكلة بهيئة مدنية تحت رئاسة سعادة قاسم امين بك وحضور حضرات مستر ويلمور ويوسف شوقي بك قضاء وعيسى حسن كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الاتي

في قضية غبريال افندي جرجس محفوظ وشقيقته عزيزه ووالدتهما مريم بنت أنطون اصحاب املاك ومقيمين بالنصورة وحاضر عنهم بالجلسة اسكندر افندي ابراهيم عن تداؤوس افندي ابراهيم الحامي المقيمة بالجدول العمومي في سنة ٩٩ نمرة ١٨ مستأنفين

ضد

بطرس افندي محفوظ الخوجة بمدرسة الاميركان ومقيم بالنصورة الحاضر عنه بالجلسة مخايل افندي فرج الحامي مستأنف عليه

غبريال افندي جرجس محفوظ وشقيقته عزيزه ووالدتهما مريم استأنفوا بتاريخ ٨ فبراير سنة ٩٩ الحكم الصادر من محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية بتاريخ ٥ اكتوبر سنة ٩٨ القاضي حضورياً وابتدائياً بتثبيت ملكية المدعي (المستأنف عليه) في فدانين و ١٢ قيراطوسهم ١٠ بطريق التوريث شائعة في الاربعين فداناً السالف ذكرها وبالزام المدعي عليهم بتسليم هذا القدر وحفظت له الحق في المطالبة بدعوى على حدتها في ٥ اقدنو ١٤ قيراطوسهم ٣ المشتراة من بعض الورثة وفي ربيع نصيبه الشرعي ايضاً والزم طرفي المتداعين بالمصاريف مناصفة ورفضت ما خالف ذلك من الطلبات وفي جلسة ٢٨ نوفمبر سنة ٩٩ التي حصلت فيها المرافعة طلب المستأنفون بلسان محامهم لغو الحكم المستأنف ورفض الدعوى وطلب وكيل المستأنف عليه تأييد ذلك الحكم

#### المحكمة

بعد الاطلاع على أوراق الدعوى وسماع المرافعة الشفاهية والمداولة قانوناً

حيث ان الاستئناف تقدم في ميعاده القانوني وحيث ان الحكم المستأنف قضي على المستأنفين

بتسليم المستأنف عليه فدانين وكسور بطريق التوريث في الاربعين فدان المتنازع فيها وحفظ للمستأنف عليه الحق في المطالبة بالاطيان التي اشتراها من بعض الورثة وفي ربيع نصيبه الشرعي وحيث ان هذا الحكم بني على ان المستأنف عليه ورث هذه الاعيان من مورثه محفوظ مخايل الذي ورثها عن جرجس محفوظ مرتكنة فيه محكمة أول درجة على ان محفوظ مخايل يرث في جرجس محفوظ بحسب نصوص الشريعة الاسلامية وانه لم يتنازل عن حقه في الميراث

وحيث ان الشريعة الاسلامية تقرر في الواقع



بتوريث محفوظ مخايل لانه اب المتوفي بخلاف الشريعة المسيحية فانها لا تورثه فالمسئلة التي يجب البحث فيها هي اي الشريعتين يلزم العمل بها في هذه الدعوى

وحيث انه من مبادئ الشريعة الاسلامية انه اذا حصل نزاع بين فريقين في الميراث رفع الامر الى القاضي الشرعي وعلى هذا فان كان الورثة متفقين فتوزع التركة بحسب شريعتهم وحيث ان لأئمة ترتيب واختصاص مجلس الاقباط التابع اليه الخصوم جاءت موافقة لاحكام الشريعة الفراء فقررت ان هذا المجلس له حق النظر في الموارث اذا اتفق اولي الشأن

وحيث انه لاجل معرفة ما اذا كان اولي الشأن في التركة متفقون او مختلفون لا يجب ان ينظر الى حالتهم الآن بل ان الحالة التي كان عليها الورثة وقت وفاة مورثهم

وحيث ان المستأنف عليه لم يكن وارثاً مباشرة عن المتوفي صاحب التركة وانما هو يريد ان يستمدحه من والد المتوفي وهو محفوظ مخايل وحيث ان محفوظ مخايل في حال حياته قد

اظهر بطريقة واضحة انه لا يريد ان يشترك في ميراث ابيه المتوفي وانه متفق مع باقي الورثة على اتباع الشريعة المسيحية كما ينتج ذلك من الاستندات المقدمة من المستأنفين واهمها الكشف المحرر من الدفترخانة المصرية الذي يدل على ان محفوظ مخايل قبض استحقاق المتوفي من المالة بمقتضى اعراض

مقدم منه بصفته وصياً على القصر وعليه افادة من وكيل شريعة الاقباط بالمصورة بتسليمه استحقاق المتوفي لكونه هو المتولى على الايتام ويدل على هذا الكشف على ان محفوظ مخايل استلم مبلغ

٧٦٣ قرش صاغ منها ٥٧٢ قرش صاغ يقسمه بين القصر حظ الذكر مثل حظ الانثى ومبلغ ١٩٠ قرش صاغ استحقاق الست مريم الزوجة وحيث ان هذا العمل هو اقرار صريح من

محفوظ مخايل على انه لا يتمسك بحق في التركة ولا يعتبر نفسه وارثاً وحيث انه لا يجوز بعد ذلك لورثة محفوظ

مخايل المذكور ان يطالبوا بحقوق تنازل عنها مورثهم لان القاعدة هي ان الورثة لا يملكون الا ما يملكه مورثهم وحيث انه ينتج مما تقدم ان الحكم المستأنف هو في غير محله

### فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وقررت في الموضوع بالغاء الحكم المستأنف ويرفض دعوى بطرس افندي محفوظ والزمت بالمصاريف

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة في يوم الثلاث ١٢ دسمبر سنة ٩٩

\*\*\*

### ١٣

استئناف مصر مدني ٥ دسمبر سنة ١٨٩٩  
احمد افندي الشبراوي - ضد فرغل حبيب وآخرين

### استئناف الحكم التمهيدي

الحكم التمهيدي القاضي بالتحقيق يعتبر مقبولا من الخصوم وغير قابل الاستئناف اذا نفذ الخصوم بحضورهم في التحقيق المقضي به واتباعهم الاجراءات اللازمة لذلك

### تنفيذ الحكم التمهيدي

اذا كان الحكم التمهيدي حضورياً وجلسة التحقيق معينة فيه فلا لزوم اعلانه وجاز تنفيذه بغير اعلان

محكمة استئناف مصر الاهلية بجلستها المشكلة بهيئة مدنية تحت رئاسة سعادة قاسم أمين بك وحضور حضرات مستر ويلمور ويوسف شوقي بك قضاة وعبدالله افندي حسن كاتب الجلسة

### أصدرت الحكم الآتي

في قضية حضرة احمد افندي الشبراوي وكيل النيابة العمومية بمحكمة قنا الاهلية ومقيم

بقنا والست صديقه بنت سليم افندي أرملة المرحوم محمود افندي أحمد الشبراوي ونفيه وزينب بنتي المرحوم حبيب مؤمن صراف خزينة اسنا سابقاً بالاصالة عن نفسها وبصفقتها من ورثة أمته بنت حبيب مؤمن وعبدالرحيم بدر فراج مجاهد زوج أمته المذكورة واسماعيل عبد الدائم علي مجاهد بصفته ولياً على بنته القاصرة فبها بنت أمته الموصى لها من المرحومة أمته المذكورة من ذوي الاملاك ومقيمين باسنا الحاضر عنهم بالجلسة حضرة عبد الكريم افندي فهم المحامي المقيدة بالجدول العمومي في سنة ٩٩ نمرة ١٦١ مستأنفين

\* ضد

فرغل حبيب مؤمن وحسين حبيب مؤمن من ذوي الاملاك ومقيمين باسنا الحاضر عنهم بالجلسة حضرة عزيز افندي خانكي المحامي مستأنف عليهما

احمد افندي الشبراوي ومن معه استأنفوا بتاريخ ٣١ مايو سنة ٩٩ الحكم الصادر من محكمة قنا الابتدائية الاهلية بتاريخ ٤ مايو سنة ٩٩ القاضي حضورياً بالحالة الدعوى على التحقيق وصرحت للمعارضين بان يثبتا بالينة من الاقارب والجيران وغيرهم اقامة المعارض عليهن معهما في معيشة وروكية واحدة وقيامهما بجميع لوازمهن قبل وبعد زواجهن وللمعارض عليهن اثبات ما ينفي ذلك بشهادة الشهود أيضاً وحددت لحضور الطرفين والشهود جلسة يوم الخميس ٢٥ الجاري وابتقت الفصل في المصاريف الآن مع الموضوع وفي جلسة ٢٨ نوفمبر سنة ٩٩ التي حصلت فيها المرافعة رفع المستأنف عليهما بلسان محاميها مسألة فرعية طلبا فيها عدم قبول الاستئناف شكلاً وطلب المستأنفون بلسان محاميهم رفض المسألة المذكورة

### المحكمة

بعد الاطلاع على أوراق الدعوى وسماع المرافعة الشفاهية والمداولة قانوناً من حيث ان المستأنف عليهما رفعاً مسألة

حضرات محمود افندي رفعت وعبدالله افندي  
ادهم قضاة وكاتب الجلسة احد افندي صادق  
أصدرت الحكم الآتي

في قضية الشيخ احمد سليمان المزارع بكفر  
فريس بصفته وصياً شرعياً على عطيه وزينه  
وزليخه وحبيده القصر أولاد عطيه سليمان  
( مستأنف ) الوكيل عنه جرجس افندي حاوي  
ضد

محمود افندي عطيه سليمان من ذوي الاملاك  
ومقيم بزفتي ( مستأنف عليه ) الوكيل عنه حسن  
افندي حسني الواردة جدول الاستئناف سنة ١٩١٩  
نمرة ٣٩٩

الشيخ احمد سليمان بصفته وصياً على عطيه  
وزينه وزليخه وحبيده أولاد عطيه سليمان ادعى  
ان محجوريه يستحقون في ذمة المرحوم محمد  
عطيه سليمان مبلغ ١٤٩٥٥ غرش صاغ ورفع  
هذه الدعوى على ولده ( محمود افندي سليمان )  
الوارث لنصف التركة يطالبه بمبلغ ٧٤٧٧ غرش  
صاغ و ٢٠ فضه نصف الدين الذي على مورثه  
وبالمصاريف

ومحمود افندي سليمان قال انا انازع في  
مدبونية مورثي بشي للقصر فالدعوى حينئذ  
مرفوعة بجزء من الدين متنازع فيه يتجاوز قيمته  
ماية جنيه والمختص بنظر هذه الدعوى هي المحكمة  
الابتدائية وطلب الحكم بعدم اختصاص المحكمة  
الجزئية والزام المدعي بالمصاريف والمدعي قال  
ان المبلغ هو بالنسبة للمدعى عليه دين مستقل تام  
لا جزء دين اذ لا يطلب له عليه بعد ذلك بشي  
وعلى فرض انه جزء دين فيكون جزءاً باقياً لا في  
لم أطالب باقي الورثة لجواز انهم دفعوا ما يخصهم  
أو اني ابرأتهم منه وطلب رفض الدفع الفرعي  
ومحكمة السطة في ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٨ حكمت  
بعدم اختصاصها بنظر هذه الدعوى والزام رافعها  
بالمصاريف فاستأنف هذا الحكم الشيخ احمد سليمان  
في ١٤ أكتوبر سنة ١٩١٩ وطلب التماس والحكم  
باختصاص محكمة السطة أو الحكم بالمبلغ المرفوعة

وحددت لحضور الطرفين جلسة يوم الخميس ٢٥  
مايو سنة ١٩١٩ ولذا لا لزوم للاعلان  
عن الوجه الثالث

حيث انه اتضح من الاوراق ان تاريخ  
جلسة التحقيق ٢٥ مايو سنة ١٩١٩ وصحيفة  
الاستئناف أعلنت في ٣١ منه أي بعد الجلسة  
باسبوع وفضلاً عن ذلك فالوكيل عن المستأنفين  
قال في آخر التحقيق ان في عزم موكله رفع  
استئناف عن الحكم التمهيدي ويستتبع من ذلك  
انهم لم يستأنفوا الا بعد التحقيق  
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بعدم قبول الاستئناف  
المرفوع من المستأنفين والزمتم رافعيه بالمصاريف  
هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية  
المنعقدة في يوم الثلاثاء ٥ ديسمبر سنة ١٨٩٩

\*\*\*

### ( ١٤ )

طنطا - مدني - ٢٥ يناير سنة ١٩٠٠  
الشيخ احمد سليمان - ضد - محمود افندي عطيه  
الاختصاص

١ - اذا توفي مدين باكثر من مائة جنيه ورفع  
الدائن على أحد الورثة دعوى يطالبه بها بجزء من الدين  
مناسب لحصته لا تبلغ قيمته المائة جنيه وتنازع المدعي  
عليه في أصل الدين كانت المحكمة الجزئية غير مختصة  
لان المدعى به جزء من دين متنازع فيه لادين تام  
٢ - حكمة استثناء الجزء الباقي في المادة ( ٣٠ )  
مرافعات ان سبق دفع المدعى عليه لاجزاء من  
أصل الدين هي ان لا يجعل لتزاعه بعد ذلك في أصل  
الدين المذكور قيمة يعتد بها فيلزم حينئذ ان  
يكون المطالب بالجزء الباقي قد سبق دفعه هو  
أو مملكه شيئاً من الدين

محكمة طنطا الاهلية بالجلسة العلنية المنعقدة  
بهيئة مدنيه وتجاريه استئنافه تحت رئاسة حضرة  
حفي بك ناصف القاضي بالمحكمة وحضور

فرعية وطلباً عدم قبول الاستئناف شكلاً لان  
محكمة قنا أصدرت في الدعوى حكماً تمهيدياً  
بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩١٩ بأجراء تحقيقات وحددت  
لذلك جلسة ٢٥ منه وحصلت هذه التحقيقات  
بمحضور المستأنفين بدون ان يبدوا ادنى معارضة  
وحيث ان المستأنفين طلبوا رفض هذه  
المسئلة الفرعية واركنوا أولاً على انهم لم يقبلوا  
الحكم التمهيدي المذكور وثانياً على ان المادة  
١١٢ مرافعات قضت بعدم تنفيذ الاحكام قبل  
قبل اعلانها والحكم لم يمان وثالثاً على ان  
المستأنفين استأنفوا الحكم وأعلنوا الخصم بعريضة  
الاستئناف قبل مباشرة التحقيق

### عن الوجه الاول

حيث انه تبين من محضر الجلسة الابتدائية  
ان المستأنفين كانوا حاضرين أثناء التحقيق  
ولم يطعنوا في الحكم وإنما بعد ما انتهى سماع  
شهود المستأنف عليهما طلبوا تأجيل الدعوى  
شهراً للاستئناف ولاعلان شهود النفي

وحيث ان الحكم القاضي بأجراء التحقيق  
صدر بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩١٩ بحضور المستأنفين  
وحصل التحقيق بعده بواحد وعشرين يوماً  
وفي هذه المدة كلها المستأنفون لم يرفعوا استئنافاً  
ولم يأتوا بشي يدل على عدم الموافقة بل ساعدوا  
المحكمة بمحضورهم على الاجراءات

وحيث انه فضلاً عن ذلك فانه يستدل من  
قظة « للاستئناف ولاعلان شهود النفي » الصادرة  
من المستأنفين في آخر التحقيق انهم لم يعارضوا  
صريحاً في تنفيذ الحكم القاضي بالتحقيق بل  
انهم قبلوه في الاول ثم أرادوا ان يرجعوا عن  
القبول بعد سماع شهود الخصم ويحفظوا حقهم  
في الامرين أي في استمرار التحقيق وفي رفع  
الاستئناف عن الحكم بالتحقيق  
وحيث انه ينتج من ذلك ان المستأنفين رضوا  
ضمناً بالتحقيق

### عن الوجه الثاني

حيث ان المحكمة أصدرت حكمها حضورياً

وجه للتخصيص بالصورة السابق ذكرها اذ  
لا دليل عليه

وحيث انه مع التسليم بان المطلوب في هذه  
الدعوى يد جزءاً من الدين فلا وجه لاعتبار  
هذا الجزء جزءاً باقياً بحجة انه من الجائز ابراء  
باقي الورثة أو دفعهم لما عليهم فان مجرد الجواز  
لا يصير هذا الجزء باقياً بل لابد من الدفع أو  
الابراء بالفعل ومن جهة ثانية فحكمه استثناء الباقي  
انه عند المطالبة به لا يعد النزاع في اصل الدين  
نزاعاً معتمداً به لان التسليم به عند دفع الاجزاء  
السابقة لا يجعل للنزاع فيه محلاً عند المطالبة بالجزء  
الباقي فيلزم ان يكون المطالب بالجزء الباقي قد سبق  
منه التسليم وما هنا ليس كذلك

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف  
شكلاً وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف والزام  
المستأنف بالمصاريف

\*\*\*

١٥

بني سويف جزئي مدني - ٣٠ ديسمبر سنة ٩٩  
عويس عويس - ضد - مجيدة بنت انطوني

الارتفاق {المطلات}

ليس للانسان ان يفتح نوافذ أو مناور على  
ملك جاره الا اذا كان له الحق في ذلك وهذا  
الحق لا يكون الا بعقد أو بالتقادم  
فاذا انشأ الجار مطالاً على جاره ولم يعترض  
الجار المظل عليه على ذلك وقت الانشاء فعدم  
اعتراضه لا يسقط حقه في طلب السد في المدة  
القانونية ولا يحق للجار المظل ان يحتج بعدم  
وجود ضرر للجار المظل عليه من ذلك المظل  
اذ لا يسوغ للانسان ان يستعمل ملك غيره بدعوى  
ان هذا الاستعمال غير مضر بذلك الغير

حكمها يستلزم الحكم بصحة الدين كله أو بعدم  
صحته وهذا فوق درجتها القانونية

وحيث انه مقرر قانوناً وشرعاً ان تركة  
المتوفي هي محل وفاء ديونه فاذا ادعى أحد من  
الناس ان له ديناً على المتوفي جائز لورثته ان  
يطعنوا في هذا الدين بالانكار أو التزوير أو  
بطلان السبب المتمسك به المدعي ولا يصح ان  
يحرم الورثة من هذا الحق بمجرد ارادة الدائن  
كما لو رفع على كل حال منهم دعوى خاصة فاذا  
كان مجموع الدين من نصيب المحكمة الابتدائية  
كانت كل دعوى خاصة من هذه الدعاوي يجب  
ان تنظر أمام المحكمة المذكورة لانها هي التي  
يمكنها ان تحكم بتزوير السند أو بطلانه بخلاف  
المحكمة الجزئية المفروض قانوناً ان سلطة بنحها  
قاصرة على دائرة محدودة

وحيث ان شراح قانون فرنسا اختلفوا في  
الدعاوي المرفوعة من الورثة أو عليهم هل تعتبر  
دعاوي متعددة باعتبار عدد الحصص أو  
دعوى واحدة باعتبار المطلوب للمورث أو منه  
فذهب فريق منهم الى اعتبارها دعاوي متعددة  
ينظر في تعددها الى كل واحدة على حدها  
فتكون جزئية اذا كانت كل حصة اقل من النصاب  
مهما كان مجموعها وذهب فريق آخر الى اعتبارها  
دعوى واحدة بمجموع الحق المدعى به وقد  
استثنى أصحاب المذهب الاول حالة الطعن في  
سبب الدين فقالوا انه في هذه الحالة ينظر الى  
الدين بتمامه فعلى كلا المذاهبين لابد من الرجوع  
الى المحكمة الابتدائية عند النزاع في أصل الدين  
وقد اختار واضع القانون المصري المذهب الثاني  
وصرح به في المادة ( ٣٠ ) مرافعات

وحيث ان عبارة المادة ( ٣٠ ) مرافعات  
عامة فكما تشمل على الصورة التي ذكرتها محكمة  
مصر في حكمها الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ٩٨  
تشمل كذلك على مطالبة بعض الورثة ببعض دين  
على المورث منازع فيه يتجاوز النصاب كما في  
هذه الدعوى وتشمل غير ذلك من الصور ولا

به الدعوى والزام المستأنف عليه بالمصاريف  
ومحمود افندي سليمان طلب تأييد الحكم  
والزام المستأنف بالمصاريف

الحكم

حيث ان المدعي استأنف هذا الحكم قبل  
ان يمان اليه فيكون الميعاد محفوظاً له ويكون  
الاستئناف مقبولاً شكلاً

وحيث ان المادة ( ٣٠ ) مرافعات نصت  
على انه اذا كان المبلغ المراد المطالبة به جزءاً من  
دين منازع فيه يتجاوز قيمته مائة جنيه ولم يكن  
باقياً من الدين المذكور يكون التقدير باعتبار  
قيمة الدين بتمامه وكل من الطرفين يؤولها على  
وفق مصلحته فالمدعي يقول انها مخصوصة بحالة  
ما اذا ادعى شخص ان له ديناً مجزئاً على أقساط  
ورفع الدعوى بطلب جزء منها لحلول قسطه مع  
حفظ الحق له في الباقي فانزع المدعي عليه في  
مجموع الدين كما جاء في حكم محكمة مصر  
الابتدائية الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ٩٨ تأييداً  
لحكم محكمة الجيزة الصادر في ٧ سبتمبر سنة ٩٨  
( جريدة الحقوق عدد ١٠ من السنة الرابعة  
عشرة ) أما في هذه الدعوى فالمبلغ المطالب به  
يعد ديناً مستقلاً تماماً لان الدين الاصلي انقسم  
يموت المورث الى حصة ديون مستقلة كل واحد  
اقل من مائة جنيه والدعوى المرفوعة على أحد  
الورثة تنظر أمام المحكمة الجزئية اذ لا يبقى عليه  
شيء بعد المطلوب منه في الدعوى المذكورة وعلى  
قرض اعتبار هذه الدعوى مطالبة مجزئة من الدين  
فانه بعد جزءاً باقياً وهو من خصائص المحكمة  
الجزئية بنص المادة ( ٣٠ ) مرافعات لان المدعي  
لم يختصم باقي الورثة لجواز انهم سددوا ما عليهم  
أو ان المدعي أبراهم من الدين الخاص بهم والمدعي  
عليه يقول ان الدعوى مفروضة فيها ان الدين  
كان بذمة المورث فطالبة أحد ورثته بجزء منه  
مناسب لحسته لاشك انه مطالبة بجزء من الدين  
فاذا كان ينكر مديونية مورثه باصل الدين فلا  
يمكن للمحكمة الجزئية ان تحكم بهذا الجزء لان



بالجلسة العلنية المنعقدة بهيئة مدنية بسراي المحكمة يوم السبت ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٩٩ و ٢٧ شعبان سنة ١٣١٧ تحت رئاسة حضرة احمد قحه افندي القاضي وحضور عبد الحميد حمدي افندي الكاتب

صدر الحكم الآتي

في قضية عويس عويس الساجر من بني سويف المفيدة بالجدول سنة ١٨٩٩ نمرة ١٩٥١ بتوكيل اسكندر افندي ترك ضد

الست مجيدة بنت انطوني زوجة عبد الله حبيب من بني سويف بتوكيل جول افندي عسكر

وقائع الدعوى

طلب المدعي الحكم بالزام المدعي عليها بسد المطلات السبعة المطلة على ملكه الذي هو قطعة ارض اراح مشغلة بصفة لبيع الغلال ببني سويف مع الزام المدعي عليها ايضاً بمبلغ ١١٠٠ قرش صاغ بصفة تعويض وفي حالة عدم السد بعد اعلان الحكم بعشرة ايام تلزم عن كل يوم بمبلغ خمسين قرشاً وان يكون الحكم مشمولاً بالنفاذ الموقت مع الزام المدعي عليها بالمصاريف واتعاب المحاماه وارتكن على الاوجه المبينة في المذكرة والمدعى عليها طلبت رفض الدعوى والزام المدعى بالمصاريف واتعاب المحاماه للاسباب المبينة في محضر الجلسة وفي المذكرة المحكمة

حيث ان ملخص الواقعة هو ان للمدعى عليها مطلات مشرفة على القطعة الارض المجاورة لها ومملوكة للمدعي فهذا الاخير يطلب الحكم بسدها وبالزامها بتعويض والمدعى عليها تطلب رفض دعواه وقد ارتكن كل منهما على الاوجه التي ابداهما في المرافعة وفي المذكرة وحيث انه ليس للانسان ان يفتح نوافذ او مناور على ملك جاره الا اذا كان له الحق في ذلك وحيث ان هذا الحق يتوقف وجوده على عقد او يكون قد اكتسب بالتقادم

وحيث ان المدعى عليها لم تقدم شيئاً من العقود كما انه لم يرض على وجود المطلات المدة الطويلة التي نخولها الحق في استعمال ملك الغير بواسطة فتح مطلات عليه -

وحيث ان مجرد وجود هذه المطلات وعدم اعتراض المدعى بشأنها لا يترتب عليه سقوط حقه في الزام الجار بسدها مادام ان سبق وجودها مبني على مجرد الجمالة وحيث ان التعلل بعدم وجود ضرر لجهة المدعى من وجود هذه النوافذ المطلة على ملكه مردود لانه على فرض صحة هذا الامر فانه لا يسوغ للانسان ان يستعمل ملك غيره بدعوى ان هذا الاستعمال غير مضر به

وحيث ان القول من المدعى عليها بانها لم تقصد من فتح المطلات تقرير حق الارتفاق لها بل انها تكون مستعدة لسدها متى شرع المدعي في بنا ارضه هو قول لا يستدعي الالتفات لانه مقرر انه كما ان مالك الارض يعتبر مالكا للطبقات الارضية التي باسفلها الى ما لا نهاية كذلك يعتبر مالكا للطبقة الهوائية الموجودة على سطحها وحيث انه بناء على هذا الحق المطلق يكون صاحب الارض محقاً في طلب ازالة كل ما من شأنه ان يمس ملكيته كالطل الذي يحدنه الجار وفروع اشجار جاره متى تجاوزت الحد وتداخلت في ملكه الهوائي

وحيث ان المدعى ذو شأن في رفع الدعوى لانه لو سلم بان وجود المطلات وحده لا يكسب الجار حق الارتفاق بالرغم من مضي خمسة عشر سنة كما هو جار في بعض الاحكام الا ان مضي هذه المدة يترتب عليه بلا خلاف سقوط حق صاحب الارض في طلب سد الفتحات ومن ثم يكون المدعى محقاً في طلب رفع هذا الضرر المحتمل وحيث ان المحكمة ترى ان لا محل للتعويض الذي طلبه المدعي مادام انه لم يظهر من مفردات القضية ان وجود المطلات عاد عليه بالضرر وحيث انه لذلك جميعه يتعين الحكم بالزام المدعي عليها بسد المطلات القسام بشأنها النزاع

في ميعاد معتدل تقدره المحكمة بعشرين يوماً وحيث انه لا بد من مراعاة ان المصاريف الخاصة بمبلغ التعويض يجب عدلا ان تكون على نفس المدعى ما دام ان المطالبة به جاءت جزافاً وحيث انه لا محل للنفاذ الموقت

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة اولا بالزام المدعى عليها بان تسد بمصاريف من طرفها المطلات الموجودة في ملكها ومشرفة على ملك المدعي وذلك في ظرف العشرين يوماً التالية لاعلان هذا الحكم وفي حالة التأخير تكون ملزمة بدفع مبلغ ٥٠ قرشاً عن كل يوم تأخيراً برفض طلب التعويض وبالزام المدعي عليها بالمصاريف ما عدا الرسوم المختصة بالتعويض وبمبلغ مائة وخمسين قرشاً اتعاب محاماه وبرفض ماغائر ذلك من الطلبات

\*\*\*

١٦٦

بني سويف جزئي مدني - ٤ نوفمبر سنة ٩٩

شفاعه بنت سعودي علام

ضد - الحواجا نصري حبيب خياط

ابطال تصرف المدين الحاصل اضراراً بالذاتين

١ - ان طلب بطلان تصرفات المدين ينقسم قسمين اولهما الدعوى المبر عنها بدعوى نقض التصرفات (الدعوى البوليصة) والثاني هو احكام وضوابط فن ذلك ان المفروض في الدعوى الاولى هو ان التصرف واقع بالفعل بخلاف المفروض في الثانية فان التصرف لم يحصل والعين ما زالت في ممتلكات البائع وأما العقد فانه موجود في الظاهر صوري في الباطن ٢ - ان دعوى اظهار الصورة لا تنلزم طول بحث من جهة الضرر والغش وسوء نية المتصرف له وما ذلك الا لان التصرف معدوم في الحقيقة ونفس الامر

٣ - لا يوجد سبيل لاثبات الغش سوى القرائن وشهادة الشهود فيجب الاخذ بها والتعويل عليها

احكام وضوابط فمن ذلك ان المفروض في الدعوى الاولى هو ان التصرف واقع بالفعل بخلاف المفروض في الثانية فان التصرف لم يحصل والعين ما زالت في ممتلكات البائع واما العقد فانه موجود في الظاهر صوري في الباطن

وحيث ان دعوى اظهار الصورية لا تستلزم طول بحث من جهة الضرر والنش وسوء نية المتصرف له وما ذلك الا لان التصرف معدوم في الحقيقة ونفس الامر

وحيث انه لا يوجد سبيل لاثبات الغش سوى القران وشهادة الشهود فيجب الاخذ بها والتعويل عليها دون الالتفات لقواعد الاثبات وضوابطها من المقرر ان لا محل لائمسك بالانواع والروابط القانونية متى توفرت ظواهر الغش

وحيث انه من الملاحظات السابق بيانها ومن باقي قران الدعوى واحوالها يتوفر للمحكمة الاعتقاد التام منذ الآن ان التصرف الحاصل من علي عيد الجندي لوالده هو صوري ومن ثم يكون لا محل للاحتجاج به على الدين المتأخر عن تاريخ الصرف ومن باب اولى اذا تلاحظ ان الدين قديم في ذاته كما ذكر آنفاً وحيث انه لذلك كله تكون دعوى المدعية على غير اساس ويتعين رفضها مع الزامها بالمصاريف

فلهذا

حكمت المحكمة حضورياً برفض دعوى المدعية مع الزامها بالمصاريف

الاصمعي - جريدة اسبوعية سياسية أدبية شعارها « الحق والحرية والاعتدال » تبحث في مباحث سياسية جديدة بالاعتبار وتضمن أهم الاخبار وهي فصيحة البارة رشيدة المماني متينة المباني سامية الافكار ينشأ حضرة الاديبين الفاضلين خليل افندي ملوك وشكري افندي الحوري . تصدر في سانتبولو في البرازيل فثني على حضرة صاحبها أطيب ثناء وتمنى لها الزواج والنجاح

الموجوده في الحال والاستقبال تعتبر رهناً لدائنه وبعبارة اخرى هي الكافله لوفاء ديونه

وحيث ان الفصل في الدعوى يتوقف على معرفة ما اذا كان العقد المستمسكه به المدعية هو في الحقيقة صحيح كقولها او غير صحيح كقول الخواجه نصري حبيب

وحيث انه مما يجب ملاحظته ان لا عبرة الا بالتاريخ الذي تسجل فيه العقد وهذا التسجل كان في ٢٥ يناير سنة ٩٧ ولا جدال بين الطرفين في ان تحرير الدين للخواجه نصري كان في ١٨ فبراير سنة ٩٧ ويستحق في شهر ستمبر سنة ٩٧ وان الحكم الذي صدر له على مدينه كان بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ٩٧

وحيث انه عملاً بالقواعد الاصلية ولكون التصرف الحاصل للمدعية توقيع قبل المديونية بخمسة عشر يوماً يكون لا حق مديناً للخواجه نصري في نزاع ملكية المدينة فيما كان قد تصرف فيه للغير بطريق البيع لكن حيث ان التصرف قد حصل من ولد لوالده وقد شمل التصرف جميع اموال المدينة ومن الأدلة على ذلك نفس اقوال المدعية في النسخة الثانية من اعلان الحضور حيث قالت بالحرف الواحد (وجميع ما آل له بالمراث الشرعي عن والده من اطيان واملاك وغيره وبالمشتري أي جميع املاكه من موروث ومقتني )

وحيث انه يرى من مفردات القضية ان البيع حصل بضمن بخص ولم يظهر من قران الدعوى باعث يضطر على عيد الجندي لثل هذا التصرف سوى عقد النية على هضم حقوق ذاتية وحيث انه وان كانت المديونية متأخرة على التصرف بعض ايام كما ذكر آنفاً الا ان المحكمة ترى من احوال القضية ما يساعد على اعتقاد صحة اقوال الخواجه نصري من ان الدين قديم وكان في الاصل باسم اخر ثم كتب باسمه فلم تكن هذه الاقوال متحيلة لصالح الدعوى كقول المدعية وحيث ان طلب بطلان تصرفات المدين ينقسم قسمين اولها الدعوى المغير عنها بدعوى نقص التصرفات ( الدعوى البوليصة ) والثاني هو

دون الالتفات لقواعد الاثبات وضوابطها اذ انه من المقرر ان لا محل لائمسك بالقواعد والروابط القانونية متى توفرت ظواهر الغش

محكمة بني سويف الجزئية بالجلسة العلنية المنعقدة بهيئة مدنية بسراي المحكمة في يوم السبت ٤ نوفمبر سنة ٩٩ و ٣٠ جماد اخر سنة ١٣١٧ تحت رئاسة حضرة احمد محمد افندي القاضي وحضور علي احمد افندي الكاتب

اصدرت الحكم الاتي

في قضية الست شفاعه بنت سمودي علام المقبمة ببني سويف المقيدة بالجداول سنة ٩٩ نمرة ١٣٤٧ بتوكيل محمد افندي بكر ضد

الخواجه نصري حبيب التاجر وعلي عيد الجندي مزارع ومقيمين ببني سويف

وقائع الدعوى

المدعية طلبت الحكم بثبوت ملكيتها الى ثمانية قرارات من اصل ١٦ قراط ونصف من الفدان و ٨ قراط اطيان وحصة في منزل ومعهصره الميين حدود هذا القدر واوصافه بورقة افتتاح الدعوى ولفو جميع اجراءات نزاع الملكية التي جرت بشأن القدر المذكور والزام الخواجه نصري حبيب ببلغ ١٠٠٠ قرش صاغ مع الزامه ايضاً بالمصاريف واتعاب المحاماه بحكم مشمول بالفاذ الوقت وارتكنت على ما جاء به ربيعة الدعوى والمستندات المقدمة منها

وعلى عيد الجندي ( المدعي عليه الثاني ) لم يحضر بعد اعلانه بحكم ثبوت الفية والمدعي عليه الاول وهو الخواجه نصري حبيب طلب الحكم برفض الدعوى والزام المدعية بالمصاريف للاسباب التي ابداهها واحتياطياً احالة القضية على التحقيق ليثبت الامور المتوهم عنها في المذكورة المقدمة منه

المحكمة

حيث انه من المقرر ان كافة اموال المدين



## اعلان

من محكمة الموسكي الجزئية الاهلية

اعلان بيع اشيا محجوزة

انه في يوم الخميس ثمانية مارث سنة ١٩٠٠ الساعة عشرة افرنكي صباحاً بشارع المنشية قسم الخليفة سيصير الشروع في مبيع دولاب هدموم خشب موسكي ببويه صفرة جوار ارتفاع ٣ متر وطول ٣ متر سمك ٤٠ سنتي وبه من الاسفل ستة دواليب كل منهم ثلاثة ادراج ومن الاعلى ثلاثة دواليب بوجه قزاز ثمانية عشر لوح زجاج تعلق فرغلي عثمان العلاف المقيم بحارة المغاربة امام مسجد الاستاذ الصوابي قسم باب الشعرية بناء على طلب ديوان الاوقاف تنفيذاً للحكم الصادر ضده من محكمة الموسكي الجزئية وفاة مبلغ ٦٠ قرش صاغ خلاف ما استجد من الاجرة من ابتداء اكتوبر سنة ١٨٩٩ بواقع شهري ١٥ قرش صاغ لغاية والمصاريف البالغ قدرها ٤٥ قرش صاغ يوم الاخلا فلي من يرغب المشتري ان يحضر في اليوم والساعة المذكورين ومن يرسي عليه المزايد يدفع الثمن فوراً ومن يتأخر يعاد البيع على ذمته ويلزم بالفرق

تحريراً بسراي محكمة الموسكي بمصر في ٢٠ فبراير سنة ٩٠٠

نائب الباشمخضر

بمحكمة الموسكي الجزئية

محكمة الاقصر الجزئية

## اعلان

نشرة تالة في القضية المدنية نمرة ٤٤٢ سنة ١٨٩٩ انه في يوم الخميس ٢٩ مارس سنة ١٩٠٠ الساعة ٩ افرنكي صباحاً باودة المزايدات بسراي المحكمة بالاقتصر - سيصير الشروع في بيع فدانين واثنين وعشرين قيراط اطيان كائنه بناحية السلمية بحري بقبالة العشرات محدودة من بحري موسى محمود ومن قبلي اسماعيل عوض ومن شرق ورتة علي مغيث ومن غرب ترعة الملاوية - بناء على طلب بقطر قلاوة التاجز باسنا - وهذه

الاطيان ملك صالح محمد اسماعيل المزارع ومقيم بنجع العدسات سبع السلمية قبلي بمركز الاقصر وفاة لمبلغ ٤٤٧٨ قرش صاغ قيمة المحكوم به عليه والمصاريف وما يستجد عليها كما قضى بذلك حكم نزع الملكية الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٨٩٩ ومسجل بمحكمة قنا في ١٨ منه نمرة ٦٠١ وسيكون البيع قسماً واحداً والتمن الذي يبنى عليه افتتاح المزاد خمسة عشر جنباً مصرياً عن كل فدان بعد ان كان بجلسة مزاد يوم ٤ يناير سنة ١٩٠٠ عشرين جنباً وبجلسة ٥ فبراير سنة ١٩٠٠ سبعة عشر جنباً ولم يحضر المزايدون ولذلك قرر حضرة قاضي المحكمة بتقصي الثمن الاساسي للقيمة السابق ذكرها

فعلى من يرغب المشتري ان يحضر في الزمان والمكان الموضحين اعلاه وله الاطلاع على شروط البيع وحكم نزع الملكية الموجودين بقلم كتاب المحكمة وقت ما يريد

تحريراً بسراي المحكمة بالاقتصر في يوم الاحد ١٨ فبراير سنة ١٩٠٠ و١٨ شوال سنة ١٣١٧ كاتب أول المحكمة عبد اللطيف احمد

محكمة الازبكية الجزئية

## اعلان

نشره أولى

عن بيع عقار

انه في يوم الاربعاء الموافق ٢١ مارس سنة ٩٠٠ الساعة ٩ افرنكي صباحاً بسراي محكمة الازبكية بقصورة باغوص سيصير بيع نصف منزل مشاع في منزل ملك الحرمة بنه بنت احمد جلال المقيمة بدرب المدبح بشارع ابو العلاء الكائن بدرب البرابره بالسبتية بقسم بولاق ومحدود من بحري منزل وقف سيدي ابراهيم الدسوقي والحرمة فاني والغربي شارع وبه الباب والقبلي والشرقي منزل الشيخ وهبه المأذون المحتوي المنزل المراد بيعه على ثلاثة ادوار

وهذا البيع بناء على طلب ابراهيم عبد

الوهاب البشار وابن الحرمة المذكورة القاطن بكفر الجماله بالسبتية ببولاق وبناء على حكم نزع الملكية الصادر في هذه المحكمة بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٠٠ بعدتنيه نزع الملكية المسجل بمحكمة مصر الابتدائية في ٢٣ نوفمبر سنة ٩٩ نمرة ٧١٤ وان يكون الثمن للمزايدة في قرش صاغ والمصاريف التسيدي بالشروط الموضحة بحكم نزع الملكية وفي الاوراق

فمن يرغب المشتري فليحضر قبل الجلسة المحددة للبيع وبطلع على الشروط ثم يحضر في اليوم والساعة المحددة عنها للمزايدة

محرراً في يوم الاثنين ١٩ فبراير سنة ١٩٠٠ ١٩ شوال سنة ١٣١٧

كاتب الجلسة

عثمان حسني

## اعلان

من محكمة الازبكية الجزئية

عن مبيع منقولات محجوزة بالمزاد العمومي انه في يوم الاثنين ٢٦ فبراير سنة ١٩٠٠ موافق ٢٦ شوال سنة ١٣١٧ الساعة ١ افرنكي صباحاً بارض الجاشرجي بحجر شبرا

سيصير مبيع منقولات محجوزة بالمزاد العمومي تعلق يوسف اقدي فهمي الحريري بناء على طلب عبد الغني احمد وسبق توقيع الحجز التحفظي عليها بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٠٠ ومقتضى بيعها تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة الازبكية الجزئية بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٠٠ فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليوم والساعة والمحل الموضحين اعلاه ومن يرسي عليه المزايد يدفع الثمن فوراً ومن يتأخر يعاد المزايد على ذمته فان نقص يلزم بالفرق وان زاد يضاف على مبلغ البيع

تحريراً في ٢١ فبراير سنة ١٩٠٠

نائب باشمخضر

محكمة الازبكية

علي احمد

( طبع بالمطبعة العمومية )